العرب
الإثنين 2021/01/25
السنة 43 العدد 11951

حكومة المشيشي 2 تواجه منح الثقة بظهير برلماني متصدع

انتقادات حادة تقلص حظوظ المشيشي لكسب الرهان

يتوجه رئيس الحكومة التونسية الثلاثاء إلى البرلمان من أجل تمرير التعديل الوزاري الذي ضم 11 وزيرا وسط تصاعد التكهنات بشأن إمكانية تعرض الرجل لـ"انتكاسة سياسية" من خلال عدم منح بعض الوزراء الثقة وذلك على خلفية مناورات تقودها الأحزاب الداعمة لهشام المشيشي وكذلك تشبث المعارضة المنقسمة على نفسها برفض هذا التعديل.

الجمعي قاسمي

تونس – يواجه رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، تحدّي منح الثقة لأعضاء فريقه الحكومي الجديد الذي جاء به التعديل الوزاري الذي فاجأ بتوقيته وعدد الحقائب الوزارية التي شملها، والأسماء التي تضمنها، غالبية الأوساط السياسية والحزبية، لما انطوى عليه من رسائل سياسية لا تزال تفرض عناوينها في سياق ردود الفعل المختلفة التي بدت في معظمها غير مطمئنة.

ويعقد البرلمان التونسي الثلاثاء، جلسة عامة للتصويت على منح الثقة للوزراء الجدد، وعددهم 11 وزيرا، وسط جدل مُتصاعد كشف عن حجم المتاعب التي تنتظر الفريق الحكومي الجديد، نتيجة تعقيدات كثيرة تبدأ بتزايد تصدع الحزام السياسي للمشيشي، ولا ينتهي عند رهان إرساء حكومة متجانسة ومترابطة تكون قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

غازي الشواشي

لا أستبعد أن يتلقى المشيشي ضربة سياسية في البرلمان

ويحتاج المشيشي في هذا الامتحان الجديد لتمرير أعضاء حكومته الثانية إلى أصوات 109 نواب على الأقل من أصل 217، وهي مهمة تبدو صعبة لعدة اعتبارات مُرتبطة بمحدودية أوراق التعويل على حزامه البرلماني والسياسي الذي تتحكم فيه المصالح الشخصية والحزبية الضيقة، وكذلك أيضا بانعدام الرهان على وضوح الرؤية الحكومية التي تستجيب للحد الأدنى من مطالب الكتل البرلمانية الأخرى.

وبدت هذه الصعوبة واضحة من خلال تزايد المؤشرات الدالة على هشاشة الحزام السياسي والبرلماني الداعم للمشيشي، وأخرى لها صلة بتمسك المعارضة بمواقفها الرافضة لهذا التعديل الوزاري الناتج عن حسابات سياسية أملتها أجندات موازين القوى المُتحركة على مسار العلاقة بين الرئاسات الثلاث في البلاد.

وفي سياق هذه المصاعب التي عمقتها الانقسامات السياسية وغضب الشارع الذي تعكسه الاحتجاجات الشعبية المُتصاعدة، استبقت عبير موسي، رئيسة الحزب الدستوري الحر (16 مقعدا برلمانيا)، الجلسة البرلمانية العامة والمُخصصة لمناقشة منح الثقة للفريق الحكومي الجديد، بالتأكيد على أن حزبها لا يرفض هذا التعديل الوزاري فقط، وإنما سيعمل على إسقاط الحكومة برمتها.

وأعلنت في تصريحات أدلت بها على هامش افتتاحها ليوم برلماني نظمته الأحد، الكتلة البرلمانية لحزبها، أنها ستُجري لقاءات مع بقية الكتل البرلمانية، والقوى المدنية "من أجل إسقاط الحكومة، والاتفاق على اختيار اسم جديد بديل لرئيس الحكومة الحالي هشام المشيشي يكون غير خاضع لإرادة حزب الإخوان"، وذلك في إشارة إلى حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي.

ولا تتوقف المتاعب التي تواجه المشيشي عند هذا الرفض المُعلن والقاطع، وإنما يتجاوز ذلك إلى مربعات أخرى بحيث يصعب معها الجزم بنهايات ما ستؤول إليه الأمور تحت قبة البرلمان، لاسيما وأن تلك المربعات تشمل أيضا بقية أحزاب المعارضة وخاصة منها الكتلة الديمقراطية (38 مقعدا برلمانيا) التي لا تُخفي هي الأخرى رفضها لهذا التعديل المثير للجدل.

ويتضح هذا الرفض جليا من خلال موقف غازي الشواشي، الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي (22 مقعدا برلمانيا) المُشارك في الكتلة الديمقراطية، الذي قال لـ"العرب"، إن التعديل الوزاري المُعلن لم يأت بعد تقييم لأداء الفريق الحكومي السابق، وهو بذلك يعكس فشل المشيشي في اختيار أعضاء حكومته التي لم تُقدم برنامجا واضحا أو خطة عمل تتضمن أولوياتها ومقارباتها لمعالجة الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد.

وتوقع في المقابل، أن يصطدم المشيشي بجملة من المصاعب التي من شأنها الحيلولة دون حصول جميع الشخصيات الجديدة التي اختارها لتولي حقائب وزارية في حكومته، على ثقة البرلمان، حيث هناك إمكانية لسقوط شخصية أو أكثر في امتحان منح الثقة، الأمر الذي سيُشكل "ضربة سياسية جديدة" للمشيشي ستكون بمثابة السابقة في تاريخ الحكومات التونسية منذ العام 2011.

وشدد على أن هذه الإمكانية "واردة بقوة"، لعدة اعتبارات منها أن العديد من الكتل البرلمانية الأخرى ما زالت مواقفها مُترددة، خاصة بعد "بروز شبهات تضارب مصالح تُحيط ببعض المقترحين في التعديل الوزاري المذكور، الذي غالط فيه المشيشي الرأي العام بقوله إنه حافظ على فلسفة حكومته الأولى القائمة على مبدأ استقلالية الوزراء، في حين جاءت قائمة الأسماء المقترحة على عكس ذلك".

مواجهة جديدة

ورغم الارتباك المحيط بتحركات المعارضة الذي حال دون بلورة جبهة رافضة لهذا التعديل الحكومي بأغلبية برلمانية كبيرة، اعتبر الشواشي أن تونس "دخلت في مرحلة حاسمة تستوجب تدخل الجميع لوضع استراتيجية واضحة لإنقاذ البلاد"، وذلك في الوقت الذي تستمر فيه المساعي خلف الكواليس لاحتواء هذا الرفض، والحيلولة دون اتساع دائرته.

ومع ذلك، أعرب النائب البرلماني سفيان المخلوفي عن اعتقاده بأن هشام المشيشي "سيُمرر تعديله الوزاري بصعوبة، وبفارق بسيط لما هو مطلوب من الأصوات، حيث سيمر بأصوات قليلة لما فوق الـ109 أصوات".

وشدد المخلوفي في تصريح لـ"العرب"، على أن هذا التعديل الوزاري "يأتي على خلفية مصالح أطراف حزامه السياسي، وليس على قاعدة تقييم موضوعي لأداء حكومته وأدائه شخصيا (...) لذلك فإن الصراع على افتكاك المواقع بين مكونات الأغلبية الحاكمة جاء ببعض الوزراء المقترحين تلاحقهم شبهات الفساد أو تضارب المصالح".

ولم تُبدد تصريحات القيادي بحركة النهضة، نورالدين البحيري التي أشار فيها إلى أن الكتلة البرلمانية لحركته "تتجه نحو دعم التحوير الوزاري بعد أن تم رفع اللبس حول بعض الوزراء المقترحين"، قلق المشيشي الذي تقلص هامش المناورة أمامه بعد أن اقترب كثيرا من استنفاد آخر أوراق التعويل على كسب الرهان لحكومته الجديدة.

الوضع الصحي يخرج عن السيطرة في تونس

تونس – أطلق خبراء ومسؤولون في قطاع الصحة في تونس صيحات فزع، محذرين من أن المنظومة الصحية في البلاد توشك على الانهيار وذلك بسبب استمرار تفشي وباء كورونا المستجد بوتيرة سريعة وسط مخاوف من تأخر الحصول على اللقاح.

يأتي ذلك في وقت تعيش فيه تونس على وقع هزات اجتماعية وسياسية واقتصادية فاقمت المخاوف من إمكانية تأخر وصول اللقاح، خاصة في ظل الغموض الذي يكتنف العملية رغم إعلان السلطات الصحية في البلاد عن إستراتيجية لبدء التلقيح، وفقا لمراقبين.

وحذّرت الناطقة باسم وزارة الصحة، نصاف بن علية، من أن الوضع الوبائي يشهد تدهورا في ظل الانتشار الكبير لعدوى فايروس كورونا وارتفاع أعداد الوفيات.

وأوضحت بن علية، خلال ندوة صحافية عقدت بمقر رئاسة الحكومة في القصبة، أنّ عدم التقيد بإجراءات السلامة والبروتوكول الصحي ساهم في سرعة انتشار الوباء.

وشددت على أهمية الحجر الصحي الجزئي ودوره في كبح جماح الوباء، مشيرة إلى أن عدم تطبيق البروتوكول الصحي سيؤدي إلى المزيد من تفاقم الحالة الوبائية، ما قد ينذر بانهيار المنظومة الصحية وعجزها عن الإيفاء باحتياجات المواطنين.

وقالت إنّ الحجر الصحي الشامل أو الجزئي لن يؤدي إلى أي نتيجة إن لم يتم تطبيقه بصرامة، مؤكّدة أنّ أي تهاون –أو استهتار– سيؤدي إلى انهيار المنظومة الصحية، و"عندها أي شخص منا يمرض لن يجد مكانا لتلقي العلاج".

وتأتي هذه التطورات في وقت تواجه فيه الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي انتقادات لاذعة على خلفية التعاطي مع الأزمة الصحية، علاوة على التوترات الاجتماعية التي عرفتها البلاد في الآونة الأخيرة.

وتدفع أوساط سياسية نحو إعلان حجر صحي شامل لتطويق الوباء الذي أصاب 195314 شخصا، بينما بلغ عدد الوفيات 6154 حالة حسب أحدث الأرقام الرسمية التي أعلنت عنها السلطات الصحية في البلاد.

واستنكر حزب التيار الديمقراطي المعارض الأحد "التناقض الصارخ بين التسهيل في إجراءات الحجر الموجه الذي أعلنته الحكومة وبين التدهور الكارثي للوضع الوبائي سواء من حيث ارتفاع عدد الوفيات أو من حيث عدد الحالات في المستشفيات".

وطالب التيار، في بيان له، رئيس الحكومة هشام المشيشي "بتحمل مسؤوليته في اتخاذ القرارات وفق توصيات اللجنة العلمية وتفسيرها للمواطنات والمواطنين ومصاحبتها بالإجراءات الملائمة، مع توضيح أسباب فشل حكومته في تطبيق إجراءات الحجر الموجه المعلنة منذ أكتوبر الفارط وعدم جاهزيتها لتطبيق الحجر الشامل رغم وضوح المؤشرات الوبائية".

وشدّد الحزب على "دعم الكمامات وتوفيرها مجانا للعائلات المعوزة وتسخير الحافلات الخاصة مع التعويض لأصحابها للحد من الاكتظاظ في النقل العمومي، وضرورة إحكام تطبيق إجراءات الحجر الموجه وتعزيزها بغلق المغازات الكبرى لارتفاع احتمال العدوى فيها وبالتراجع عن قرار إعادة فتح المقاهي والمطاعم مع التعويض للعاملين فيها والمتصرفين فيها"، داعيا رئاسة الحكومة ووزارة الصحة ووسائل الإعلام وصناع الرأي إلى القيام بحملة تقنع المواطنات والمواطنين بضرورة تبني إجراءات الحجر الصحي الموجه.

وبالتزامن مع المخاوف من انهيار المنظومة الصحية التي تترنح أصلا بسبب سوء البنية التحتية وهجرة الكفاءات إلى الخارج تعالت الأصوات المنادية بضرورة تطبيق حجر صحي شامل أو سنّ إجراءات جديدة تضع حدا لتفشي الوباء.

وطالب التيار الديمقراطي رئيس الحكومة بالاستعداد لتطبيق حجر شامل من ثلاثة أسابيع في أقرب الآجال والاستفادة من تجربة الموجة الأولى لتحديد قائمة القطاعات الحيوية أو القطاعات والعائلات التي تحتاج إلى إجراءات اجتماعية مصاحبة، وتمويلها عبر ضريبة تضامنية ظرفية على القطاعات غير المتضررة من كورونا كالبنوك وشركات الاتصالات والمؤسسات المالية وشركات التأمين، ووضع تعريفة موحدة لإيواء مرضى كورونا في القطاع الخاص مع تكفل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمصاريف.

فشل «انقلاب» داخلي ضد العثماني بذريعة التطبيع في حزب العدالة والتنمية المغربي

الرباط – صوت أعضاء حزب العدالة والتنمية المغربي ذي المرجعية الإسلامية الأحد، ضد عقد مؤتمر استثنائي لاختيار قيادة جديدة، بغية إزاحة الأمين العام للحزب سعدالدين العثماني الذي يرأس الحكومة المغربية.

وكانت مجموعة من أعضاء الحزب قد أعدت ما يشبه الانقلاب الداخلي ضد العثماني، وعملت على مدى شهر في الدعاية ضد موقفه من قضية التطبيع.

وكان العثماني قد اتخذ موقفا سياسيا متوازنا من القرار السيادي الذي اتخذه المغرب بشأن عملية التطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي أثار حفيظة المتشددين من قيادات الحزب.

وشدد خلال كلمته في افتتاح المجلس الوطني للحزب الذي عُقد السبت على أن حزبه يسعى إلى "النجاح في امتحان الوفاء للملك والثوابت الوطنية والانسجام مع اختيارات الدولة وما يقتضيه من دعم للجبهة الوطنية، لأننا لا يمكن أن نكون شقا لولوج خصوم الوطن".

ولم يُخف العثماني تداعيات الإعلان الأميركي بشأن الصحراء المغربية واستئناف العلاقات بين تل أبيب والرباط على البيت الداخلي لحزبه، حيث قال إن "من أبرز التحديات التي واجهت الحزب إعلان الرئاسة الأميركية اعترافها بسيادة المغرب على صحرائه وما صاحبه من عودة العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي"، مبرزا أن "العدالة والتنمية لا يمكن أن يقع في صدام مع اختيارات الدولة وتوجيهات الملك محمد السادس، باعتباره رئيس الدولة الذي يؤول له دستوريا أمر تدبير العلاقات الخارجية".

وأوضح أن موقف الحزب "خيب ظن خصومه الذين كانوا يراهنون على هذا التناقض"، مضيفا "راهنوا سابقا ومازالوا على أن تتعمق الخلافات الداخلية للحزب ليصل إلى الانقسام، وستخيب ظنونهم".

ولم تخف قيادات داخل العدالة والتنمية النقاشات الصاخبة التي لا تزال تجري داخل الحزب على خلفية قرار عودة العلاقات مع إسرائيل.

العثماني يقطع الطريق أمام إزاحته

وقال رئيس المجلس الوطني للحزب إدريس الأزمي إن "انعقاد الدورة العادية للمجلس الوطني للحزب يأتي في وقت أرخت فيه الجائحة بظلالها على العالم"، مضيفا أن "هذه الدورة تأتي في ظل حدث تاريخي يعتبر نصرا دبلوماسيا يتمثل في الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء".

وأضاف الأزمي أن "الحزب يعيش على وقع نقاشات لا تنتهي حتى تبدأ من جديد (...)، المؤتمر الوطني المقبل سيكون محطة داخلية مهمة لمساءلة الذات وتقييم الأداء".

ويأتي انعقاد الدورة العادية لمجلس العدالة والتنمية بعد تصاعد الغضب داخل الحزب، وهو الشعور الذي عكسه أحدث تحرك لافت الأسبوع الماضي عندما قرر البرلماني المقرئ الإدريسي أبوزيد تجميد عضويته داخل الحزب احتجاجا على قرار استئناف العلاقات بين تل أبيب والرباط.

ومنذ توقيع إعلان استئناف العلاقات بين المغرب وإسرائيل بدا موقف العدالة والتنمية متناقضا من خلال تثمين الخطوة التي اتخذتها الرباط من جهة لاسيما أنها أثمرت اعترافا أميركيا بمغربية الصحراء، وعدم إعلان موقف صريح من التطبيع من جهة أخرى.

أعمال عنف انتقامية في ترهونة الليبية

ترهونة (ليبيا) – شنت ميليشيات حكومة "الوفاق" الليبية مساء السبت حملة على مدينة ترهونة حيث تمت مهاجمة الكثير من المنازل وحرقها واعتقال مواطنين بسبب تأييدهم للجيش بقيادة المشير خليفة حفتر.

ونقل نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو تُظهر عمليات الحرق والتخريب والسرقة التي طالت العديد من المنازل، وذلك في أحدث عمليات عنف تجتاح المدينة بعد أن استعادت ميليشيات حكومة "الوفاق" السيطرة عليها في الخامس من يونيو الماضي.

ومنذ انسحاب الجيش الليبي إثر فشل الهجوم الذي كان يستهدف استعادة السيطرة على العاصمة طرابلس شهدت ترهونة انتهاكات وأعمالا انتقامية تجاه منازل النازحين والمدنيين الذين ساندوا الجيش.

وبالرغم من التقدم المحرز في العملية السياسية وكذلك مفاوضات اللجنة 5 + 5 العسكرية تُصر ميليشيات حكومة "الوفاق" التي يرأسها فايز السراج على ارتكاب انتهاكات بحق الليبيين الذين ساندوا قوات الجيش في معركته من أجل استعادة السيطرة على طرابلس.

وفي أولى ردود الفعل إزاء الأحداث التي شهدتها ترهونة، أعرب المجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية عن إدانته بأشد العبارات للممارسات التي يتعرض لها المدنيون من "قتل وحرق للمنازل والممتلكات".

وقال المجلس، في بيان أصدره الأحد ونقلته بوابة أفريقيا الإخبارية، إنه "تابع بقلق كبير الأحداث المؤلمة التي حدثت طيلة السنوات الماضية ومازالت تحدث من تهجير والتي طالت مدنا ومناطق كاملة من تاورغاء إلى بني وليد وما حدث من حرق وتدمير وتهجير لورشفانة وصبراتة وصرمان والعجيلات ومناطق الجنوب في الشاطئ ومرزق والكفرة، وها هو يتكرر نفس المخطط لأهلنا في ترهونة ليكرس مبدأ المغالبة وتنفيذ مؤامرة تفتيت النسيج الاجتماعي والاستمرار في العبث بأرواح المدنيين ونشر الفوضى وعدم الاستقرار".

وأشار المجلس إلى أنه أكد في بيانات سابقة "إدانته لكل عمليات القتل والاعتقال والتهجير وسرقة الممتلكات العامة والخاصة من كل الأطراف التي تدعي شرعيتها وحكمها للشعب الليبي".

وحمّل المجلس حكومة "الوفاق" المسؤولية القانونية عن عدم حماية المدنيين في ترهونة، مؤكدا أنه سيتخذ الإجراءات القانونية حيال ما حدث طيلة عقد من الزمن وما يحدث الآن.